ان يوصي تقال الأستاذ ابو يعقوب ويناقشها
فقال المعتزلي إرأيت ان منعني الهدى ومن
علي بالردى إحسن إلي ام إساء فقال
له الأستاذ إن منعك ما هو لك فقد إساء
وإن منعك ما هو له فهو مالك والمالك يتصرف
في ملكه كيف يشاء فانصرف الحاضرون وقالوا
ليس بعد هذا جواب والله كان الشيخ بحرا
وهذا عند العارفين يسمى بوحدة الأفعال
يعني ان العارف لا يشهد فعلا لسوى الله
تعالى ولذا قال بعض العارفين في
ذكر المعنى ولد

ولي في جنابك العلل اكبر عبرة
لئن كان في علم الحقيقة لا في
تخلص واشكال تلذ وتقتضي
فتنعم جميعا والمحك جاني

ودليل الوحدانية ثابت عقلا ونقلا اما
النقل فقال تعالى ما اتخذ الله من ولد
وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق
ولعلا بعضهم على بعض واما العقل فقد علمنا

الله

الله كيفية تغلب لو كان فيها الهة
الا الله لفسدتا وسيجيء هذا برهان التمانع
والتوارد وحاصله انه لو امكن تعدد الآلهة
لأمكن التمانع بينهما فان يريد احدهما حركة
زيد والآخر سكونه فاين تم مرادهما معا لزم
اجتماع النقيضين وان تم مراد احدهما دون
الآخر لزم عجز من لم يتم مراده وبعجز من تم مراده
ايضا لوجود المماثلة بينهما فبطل التعدد و
ثبتت الوحدانية فالحق ان هذه الآية نحبة
نظرية لا دليلية اقناعي كما قيل بل قال صاحب
المنظرة ان هذا التوارد كما ذكرنا يكون
كفرا وحاصل توضيح الدليل على وجه التوارد
وسيجيء برهان التوارد لو اريد قدرتهما على
الشر واحدا ان تعدد الآلهة لم تكن
السماوات والأرض لانه لو كان لهما ما يجري
القدرتين او لاحدهما والكل باطل اما
الأول فلان شأن الآلهة عموم تعلق قدرته
بكل ممكن فما لم يوجد لنوع ابرزته فانه
وجد بهما معا يلزم تحصيل الحاصل وهو محال

العندين